

## الملخص التنفيذي

يتناول تقرير الكويت للتنافسية في إصداره العاشر تحليل جوانب التنافسية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي استناداً إلى نتائج التقرير العالمي للتنافسية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2015/2014. وكما هو واضح من الجدول التالي، فتشير البيانات المتعلقة بمؤشر التنافسية العالمية بأن وضع الكويت التنافسي بين دول العالم خلال هذا العام تدهور نسبياً بأربع مراكز مقارنة بالعام السابق 2014/2013، علماً بأن الوضع لم يسجل تغيرات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية التي شهدت تذبذب ترتيب دولة الكويت بين المركز 34 في العام 2012/2011 والمركز 40 في العام 2015/2014، هذا والاتجاه العام لترتيب دولة الكويت خلال الخمس سنوات الماضية كان نحو التراجع.

جدول 1: مؤشر التنافسية العالمية – موقع الكويت على مدى الخمس السنوات الأخيرة

2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	ترتيب دولة الكويت
40	36	37	34	35	

ويتكون هذا التقرير من أربعة فصول رئيسية، حيث يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، ومناخ البيئة الاستثمارية فيه، ويبدأ هذا الفصل بتقديم خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي لا سيما بالنسبة للنمو الاقتصادي والقطاع النقدي والمصرفي والتضخم المالي وسوق العمل والتجارة الخارجية والمالية العامة، كما يسلط الفصل الأول الضوء على بيئة الاستثمار في دولة الكويت استناداً لنتائج المسح المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الإدارة المركزية للإحصاء في نهاية عام 2013، والذي عُرضت نتائجه في شهر يونيو 2014 بغرض بناء قاعدة بيانات للاستثمار لتشمل الشركات المقيمة في دولة الكويت في مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي. وبينت نتائج هذا المسح أن أهم عوائق الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت تتمثل في الإجراءات المتعلقة ببيع الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي وتأجيرها ورهنها، ثم الإجراءات المتعلقة بإنجاز متطلبات وزارة الشؤون والعمل، ثم الإجراءات المتعلقة بإصدار التصريح البيئي، ثم متطلبات وزارة البلدية، ثم عدم توفر المعلومات الكافية لدى المستثمرين الأجانب حول الاستثمار في دولة الكويت. في المقابل أشارت نتائج المسح المذكور بأن أبرز العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي في دولة الكويت تتمثل في أسعار المحروقات، ثم اجراءات التسجيل في عضوية غرفة التجارة والصناعة، ثم فتح الحسابات البنكية للشركات، ثم التصديق على سجل تسجيل الشركات.

أما الفصل الثاني من التقرير، فهو مخصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية حيث تحتل دولة الكويت المركز الأربعون عالمياً في العام 2015/2014 من بين 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل الكويت المرتبة السابعة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة الرابعة خليجياً متقدمة على مملكة البحرين وسلطنة عمان (أنظر الجدول 2). هذا وقد كانت الكويت قد احتلت في العام 2014/2013 المركز السادس والثلاثون عالمياً والمركز الثامن في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وبمعنى آخر فإن درجة التنافسية لدولة الكويت تدهورت خلال

العام الحالي 2015/2014 بأربع مراكز في الترتيب العالمي. في المقابل، تحسن ترتيب الكويت في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بمركز واحد نظرًا للتراجع الملحوظ في ترتيب سلطنة عمان في مؤشر التنافسية العالمي، كما يشير الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع.

جدول 2: مؤشر التنافسية العالمية – موقع بلدان عينة لجنة الكويت الوطنية

الدولة	الترتيب العالمي	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
سنغافورة	2	1
النرويج	11	2
الإمارات العربية المتحدة	12	3
قطر	16	4
السعودية	24	5
إستونيا	29	6
<b>الكويت</b>	<b>40</b>	<b>7</b>
البحرين	44	8
عمان	46	9
قبرص	58	10
سلوفينيا	70	11
جمهورية سلوفاكيا	75	12

ويتضح من النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن الكويت تحتل المركز 32 عالمياً في عام 2015/2014، والمركز التاسع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية وهو نفس الترتيب الذي حصلت عليه في العامين الماضيين، كما ظلت الكويت تحتل المركز الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويتبين بوضوح من خلال التقرير الأداء المتواضع للاقتصاد الكويتي فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والذي يزداد سوءاً من عام لآخر، حيث أن ترتيب الكويت الدولي قد تراجع من المركز 77 في العام 2014/2013 إلى المركز 83 عالمياً في العام 2015/2014، ومع ذلك فقد تحسن ترتيب الكويت ضمن عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بصورة هامشية من المركز الثاني عشر إلى المركز الحادي عشر في ظل التراجع الملحوظ في ترتيب جمهورية سلوفاكيا، بينما احتلت دولة الكويت المركز الأخير من بين دول مجلس التعاون الخليجي، أما فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع، يتبين من خلال التقرير أنه على الرغم من تحسن ترتيب الكويت من المركز 101 في العام 2014/2013 إلى المركز 95 هذا العام 2015/2014، إلا أنها تظل تحتل المركز الأخير بين عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وكذلك بين دول مجلس التعاون الخليجي، هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ

عددها 12 ركناً. وفي ختامه، يلخص الفصل الثاني العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت والتي يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال والتي تأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمتها، وذلك للسنة العاشرة على التوالي.

يخصص الفصل الثالث من التقرير لتحليل بعض القضايا المتعلقة بجودة بيئة الأعمال بدولة الكويت، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز التطورات التي حدثت مؤخراً في أهم المتغيرات المحددة لعناصر نجاح قطاع الأعمال في الاقتصاد الكويتي، ويستعرض الفصل أهم أحدث البيانات السنوية الخاصة بممارسة الأعمال في دولة الكويت التي تقوم بنشرها مؤسسة التمويل الدولية والتي تؤكد بشكل واضح على غياب الانسيابية والسهولة والمرونة المطلوبة في كثير من الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال، وذلك مقارنة بباقي دول العالم. ويلخص الفصل أهم الاختلالات الهيكلية في بيئة الأعمال بالاقتصاد الكويتي في النقاط الآتية:

- بطء الإجراءات البيروقراطية، والدورة المستندية المعقدة في كل ما يتعلق باستخراج التراخيص التي تواجه المستثمرين والفاعلين في قطاع الأعمال، وطولها وتعددتها.
- غياب الإطار التشريعي الفعال الداعم للمبادرات الفردية في مجال الأعمال أسوة بالعديد من دول العالم المتقدمة.
- غياب الإطارين المؤسسي والتنظيمي الداعمين للنشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى تقليص تكاليف المبادلة المرتبطة بممارسة الأعمال في البلاد.
- تعقيدات نظم سوق العمل الكويتي واختلالاته الهيكلية التي من أهم ملامحه تجزؤه بين سوقين، سوق للقطاع العام يوظف المواطنين، وآخر للقطاع الخاص يوظف العمالة الوافدة، وما يصحبه من تفاوت في الأجور والمزايا.
- عدم توفر احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته بالشكل الكافي.
- غياب الإصلاحات الاقتصادية المرتكزة على الأسس والأساليب الاستراتيجية التي تقوم على تكريس ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو والتنمية في البلاد.
- غياب الفاعلية في مواجهة مشكلة الفساد، وقصور الشفافية، وضعف ثقافة أخلاقيات الأعمال، إضافة إلى ضعف الرادع العقابي، والتراخي في تنفيذ القانون من طرف أجهزة الرقابة والمساءلة، وانتشار ظاهرة الوساطة والمحسوبية.
- عدم ملائمة تعليم قوة العمل وعلاقتها بسوق العمل، وضعف كفاءة نظم التعليم والتدريب.
- ضعف تنافسية البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات، مقارنة بما هو متوفر في البلدان المتقدمة بما لا يتناسب مع متطلبات قطاع الأعمال ومقتضيات النهوض الاقتصادي.
- غياب البعد التكنولوجي في قطاعات الإنتاج والخدمات، وقلة الوعي بأهمية بلورة سياسة خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تفعيل ربط مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية بقطاع الأعمال.

- ضعف تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات، وغياب الحماية لخصوصية البيانات والمعلومات والملكية الفكرية.

وحدد الفصل ملامح المتطلبات المستقبلية لتحسين بيئة الأعمال في الكويت وما يتطلبه ذلك من بناء لاستراتيجية شاملة تتضمن برامج ومبادرات تكون أبرز ملامحها:

- الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة الجهات التنظيمية وإلزامها باعتماد أنظمة الجودة الشاملة لكي تكون قادرة على تطبيق أنظمة إشرافية تساهم في خلق بيئة تنظيمية تسهل التفاعلات في الأسواق وتحمي الصالح العام من دون أن تعوق القطاع الخاص وتحوله إلى قطاع ديناميكي يقود النشاط الاقتصادي.
- وضع استراتيجية لمحاربة المعوقات الإدارية تتضمن آليات فعالة لمعالجة بطء الإجراءات البيروقراطية، والروتين المعقد في مسارات استخراج التراخيص - طولها وتعددتها- التي تواجه المستثمرين والفاعلين في قطاع الأعمال.
- إعادة صياغة القوانين لكي تواكب متطلبات تحرير الاقتصاد، وتسهيل انتقاله نحو اقتصاد موجه بالآليات السوق، والتسريع باستحداث القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار وللأعمال وللمبادرات الفردية، وكذلك إعادة صياغة القوانين المنظمة للشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص أسوة بما هو متوفر في العديد من دول العالم المتقدمة.
- إصلاح الاختلالات الهيكلية في سوق العمل لكي يتمكن من لعب دوره في تحسين جودة قوة العمل بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وإمداد القطاع الخاص بنوعيات جديدة من العمالة تلبى حاجات قطاع أعمال متطور.
- تطوير النظامين التعليمي والتدريب بما يساير الاتجاهات الحديثة ويلبي احتياجات سوق العمل، وبناء منظومة متكاملة للتعليم المستمر لتطوير الخبرات العلمية ومهارات الخريجين في إطار التطوير المستمر للقوى العاملة المتخصصة لإكسابها المقدرة على التعامل المرن مع التطور التكنولوجي والمعرفي بما يوفر لقطاع الأعمال موارد بشرية بمواصفات عالية.
- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تستهدف تفعيل ربط مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية بقطاع الأعمال، وتطوير لآليات تسهل تكريس البحوث العلمية لحل المشكلات الإنتاجية واللوجستية والتنظيمية.
- تحفيز القطاع الخاص لزيادة مشاركته في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خاصة من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وذلك بإنشاء حاضنات تقدم الدعم المالي والفني والمساندة لأصحاب الأفكار الإبداعية والذين يمتلكون الرغبة الحقيقية في إطلاق مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته.
- تطوير البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات، بما يساعد على تحسين المرافق المتوفرة لقطاع الأعمال، وأيضاً على تعبئة القطاع العام والقطاع الخاص للعمل يدا في يد من أجل وضع مشاريع

ذات جودة عالية من خلال استخدام نموذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يترتب عنه تقديم دعم كبير لقطاع الأعمال.

- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والممارسات غير العادلة التي أثرت سلباً على التنافسية وثقة المستثمرين، ولتكريس الشفافية وثقافة أخلاقيات الأعمال في ظل تواجد لمؤسسات رقابة ومساءلة قوية قادرة على تنفيذ القانون وعلى حماية المستثمرين بمختلف ملكياتهم بما فيها الفكرية.

يخصص الفصل الرابع من التقرير لتحليل بعض القضايا المتعلقة بطول الدورة المستندية في دولة الكويت بما يجعلها عائقاً لبرامج التنمية في الدولة. ويستعرض الفصل مجموعة من نتائج العديد من التقارير (أبرزها تقرير ماكينزي وتقرير بلير) والتي تشير بوضوح إلى أن الدورة المستندية أثراً سلبياً في كفاءة السير لتنفيذ خطط التنمية بالدولة، وهو ما يؤكد أيضاً تقرير لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الصادر حديثاً (يناير 2014)، وحدد الفصل ملامح المتطلبات المستقبلية لمعالجة طول الدورة المستندية في الكويت بهدف تحسين البيئة التنافسية للاقتصاد الكويتي على النحو التالي:

- توفير الدعم السياسي والعملية لبرامج تبسيط الإجراءات في الجهات الحكومية من خلال قيادة وتوجيه مجلس الوزراء وبمشاركة مجلس الأمة عن طريق تشريع أو تعديل وتنقيح القوانين والمراسيم لتقليل إجراءات الدورة المستندية.
- العمل على إلزام وتشجيع الجهات الحكومية على عدم اعتبار عملية تبسيط الإجراءات حكراً على الوحدات الإدارية المسؤولة عن ذلك، وإنما المبادرة إلى اعتبارها مسؤوليةً جماعيةً في مختلف المستويات الإدارية.
- العمل على تغيير الثقافة الإدارية في أجهزة الدولة بحيث يتم إعطاء الأولوية في جميع القرارات والإجراءات والتنظيمات لتحقيق مصالح المستفيدين من الخدمة في إطار القانون.
- تطوير الوحدات الإدارية الحكومية الحالية التي تختص بمتابعة المشاريع التنموية في الجهات المختلفة وتعلق ببناء وصيانة البنية التحتية في الكويت.
- العمل على مراجعة قانون لجنة المناقصات المركزية رقم 37 لسنة 1964 بما يضمن تبسيط الإجراءات الخاصة بطرح المشاريع وتسهيل قدرة القطاع الخاص على المنافسة العادلة للقيام بتنفيذ مشاريع الدولة.
- تفعيل قانون المعاملات الإلكترونية مما يتيح للحكومة استخدام المستندات والتوقيعات الإلكترونية لإجراء المعاملات بين الجهات، وتسريع السياسات والبرامج الخاصة بالربط الآلي بين الأجهزة الحكومية المختلفة بما يضمن توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعملية تبسيط الإجراءات، واستخدام الحكومة الإلكترونية ومبدأ النافذة الواحدة، وتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية.
- تدريب موظفي الجهات الحكومية على كيفية تقديم الخدمات للمستفيدين بشكل فعال ومبسط، واعداد الكوادر القادرة على ادارة وتنفيذ مكاتب النافذة الواحدة عن طريق التعامل الشخصي أو عبر شبكة الانترنت، مع اعطاء الصلاحيات والتقويضات القانونية اللازمة لموظفي النافذة الواحدة لإتمام اجراءات المعاملة في الوزارات المختلفة.

- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في الدورة المستندية بين الجهات الحكومية، من خلال استخدام أنظمة حديثة مرنة ومتوافقة مع أحدث المعايير العالمية في نظم المعلومات، وبناء أنظمة متوافقة قابلة للاتصال بالجهات الحكومية الأخرى.
- تحديد الوقت القياسي لإنجاز الخدمات الحكومية من خلال إعطاء الجهات الحكومية مهلة محددة لإنجاز الموافقات والتصاريح، والالتزام بتحديد سقف زمني للحصول على أية موافقة أو ترخيص.
- إعادة النظر في العديد من الإجراءات والرخص والموافقات والمستندات المطلوبة بين الجهات الحكومية.
- استخدام مبدأ المكافأة والعقاب في التعامل مع الجهات المنفذة للمشاريع التنموية، فتنتم مكافأة المسؤولين عن المشاريع المتقدمة في الانجاز، ومساءلة الجهات المسؤولة عن المشاريع المتعطلة والمتأخرة.
- اعتماد وسائل علمية لقياس طول الدورة المستندية الفعلية والتكلفة اللازمة لها مما يسمح للجهات أن تقيس مدى التقدّم أو التأخر في سير إجراءات الدورة المستندية في المستقبل.
- إلزام الجهات الحكومية بمبدأ الشفافية بالنسبة للدورة المستندية، وذلك من خلال إلزام كل جهة بتوفير طرق تسمح للجهات الأخرى بالاستعلام عن وضع مراسلاتها لدى تلك الجهة في أي وقت.